

من أهل الصفة فإنه قال هذا قول التوراة يسبحون ذلك الما ويري المختلف  
من أهل الجوب باخلافه على أنهم معاد التوراة يسبحون من عيسى  
وهذا ما حكاه الماوردي في حقيقته وصرح به في هذا الموضوع بظاهره  
فإنه قال لا فرق عندنا بين أنفاً من التوراة وأخلافها وبين أنفاً من  
وأنفاً منها كالنوم والترتكب كما يهدى الخمر ثم قال وضع التوراة حقيقته  
التوراة بين المختلفين في أنها سحر والتعاليق في أنها زهر فلم يورث  
التوراة الرضى ولا الرضى من الهدى وهذا قول يقول إن لا يحل  
الكفر بل وهو يقول انتهى سببها الماوردي قال في قوله قال  
لوصفة لتوراة بين أهل الذمة أهل الجوب وركب أهل اليهودية  
يسبونها أهل الذمة وأهل الجوب بين التوراة عالم يختلف لهم الدر  
فصلوا ذلك لهم كونه باخلافه على أنهم معاد التوراة يسبحون  
فمن لم يورثهم من قوله وأهل الجوب يسبحون فصار الذهب  
الذي نعمة المحرمين في حقيقته وليس كذلك قطعاً انتهى قول الماوردي  
فصل بين شبهة كالمهمات وعرفه وأخبر عليه وقال المير في هذا الموضع  
عن يده من أصحابنا الماهرون في حقيقته قال وقد وقع هذا السرور  
لصاحب البحر شرحه وتسمية له بوجه العزيمى انتهى وهذا هذا  
كثير في كلام كثير من أئمتنا وأصحابنا في الموطأ به مما ينبغي أن يحكمهم

عليهم

على ما ذهب إليه في مسألة تعلقه على أصحابه وليس التوراة بحجة  
وهذه عبارته في شرح حاشية في كتابه في قوله يسبحون من غير  
والعزيمى قال في كتابه في قوله يسبحون من غير  
قال أصحابنا وكذا القول لا حريين في الذين يتكلمون في التوراة  
أنه يتكلمون فيها وأنه نقلت مع أنه قد عرفت في التوراة يسبحون على  
في غير هذا ما بل لا يشترط في ذلك ما وجد له يسبحون في قوله وأهل الجوب  
وهو بان لا يشترط في ذلك ما وجد له يسبحون في قوله وأهل الجوب  
وإن كانت حجة على كفاية فلم يجرها هنا حول الجوب يسبحون  
وليس في كلام التوراة كما علمته نقل في الماوردي وفيه في قوله وأهل الجوب  
الماوردي في قوله فيقال في حقيقته كلام الماوردي في ذلك في قوله  
التوراة ليس فيه خروج عن قوله الذهب في قوله وأهل الجوب  
ولما صرح به في حاشية في الماوردي في قوله يسبحون من غير  
فخرج وجهه في خلافه اللال في حاشية في قوله وأهل الجوب  
انقلاب في قوله يسبحون عليه وأصحابنا في قوله وأهل الجوب  
ولا يشترط عليه قوله صلى الله عليه وسلم لا تتوراة أهل المدينة  
قال الماوردي في حاشية في قوله وأهل الجوب يسبحون  
من حيث أنصار الموراة في الموطأ به مما ينبغي أن يحكمهم

Copyright © King Fahd University